# ندوة عن بعد لـ"عمان العربية" تدعو لعودة الحياة تدريجيا للقطاعات الاقتصادية وفق شروط الوقاية والسلامة العامة

**عمان – كشف وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايله إن القطاع الصناعي يعمل الان بنسبة 60%، وستصل القدرة الانتاجية له خلال اسبوعين إلى 90 %، مبينا ان القطاعات الانشائية ستعمل خلال الاسبوع القادم او الذي يليه.**

**وقال، خلال ندوة حول الادارة النموذجية الأردنية لأزمة فيروس كورونا التي نظمتها جامعة عمان العربية عن بعد، وادارها رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي، إن الاسبوع القادم سيصار إلى فتح محافظات الجنوب والمقصود داخل المحافظة، وحتى بعض المناطق في الشمال سيتم فتحها رويدا رويدا وخصوصا في المناطق التي لا توجد فيها اصابات، مبينا ان المؤسسات سيسمح لها بالعمل، ضمن معايير صحية صارمة تضعها وزارة الصحة ولجنة الاوبئة، حيث يتوقع أن تعمل 80% من المؤسسات خلال أسابيع.**

**وقال إن المطلوب أن نتأقلم مع هذا الوضع، والتأقلم لا يعني حظرا شاملا، لكن ان نعود للعمل ضمن معايير صارمة، وان نغير من عاداتنا من اجل سلامة الجميع.**

وبين، خلال الندوة التي شارك فيها وزراء ونقباء بحضور رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ماهر سليم، أن الاردن قدم نموذجا في إدارة الازمة، ونركز جهودنا الان على ما بعد التعافي ونريد أن نتحول لنموذج آخر فيه، مبينا أن الوباء تحت السيطرة لكن لم ينتهي.

وإعلاميا، بين العضايله أن إدارة الازمة نجحت في إعادة ثقة المواطن الاردني بالإعلام الرسمي والمصدر الرسمي، كما ان الحكومة نجحت في التعامل بكل شفافية ومصداقية، وهذا سر النجاح في بناء الثقة، كما أعدنا الثقة بالإعلام، وخصوصا في الازمات وكسر الفجوة بين المواطن والإعلام، مذكرا بأن الشائعة أخطر من فيروس كورونا، فـ"الوباء المعلوماتي أخطر من الوباء الحقيقي "صار المواطن يلجأ في الازمات لحضن وطنه الدافئ".

وشارك في الندوة، التي تأتي بتقنية (ZOOM)، وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة، ووزير الشباب الدكتور فارس البريزات، وزراء سابقين كوزير الطاقة والثروة المعدنية الاسبق الدكتور ابراهيم سيف، ووزير المياه والري الاسبق الدكتور حازم الناصر، بالإضافة لنقيب المحامين مازن ارشيدات، ونقيب المهندسين المهندس احمد سماره الزعبي، ونقيب مقاولي الانشاءات المهندس أحمد اليعقوب، للحديث عن "جائحة الكورونا والنموذج الاردني في إدارة الازمة".

وفي هذا الصدد كشف خبراء الاقتصاد والنقباء، المشاركون في الندوة، أهمية إعادة الحياة للقطاعات الحيوية، لضمان التقليل من آثار جائحة الكورونا، لكنهم اشترطوا لهذه العودة ان تراعي متطلبات الوقاية، وبشكل تدريجي.

ودعا الخبراء إلى ضرورة الموازنة بين القرار الصحي والقرار الاقتصادي، وتحقيق الامن الغذائي عبر التحول فورا نحو الزراعات الوطنية.

و قال وزير المياه والري الاسبق الدكتور حازم الناصر إن التجربة الاردنية في إدارة الازمة نجحت في جوانب عديدة، لأسباب عديدة منها متابعة جلالة الملك، الذي يتمتع بخلفية عسكرية واستراتيجية، كما ان الاردني سبب رئيسي في هذا النجاح، فضلا عن نجاح الحكومة في ملفات الإعلام والصحة والتربية والتعليم، مشيرا إلى ان هذا النجاح لا يقلل من مخاطر الهزات الارتدادية لهذه الازمة على الاقتصاد، الذي يحتاج لاستراتيجية لا أن نقوم بما تقوم به الدول من التجريب على قاعدة الصح والخطأ.

وبين ان الامن الغذائي من أخطر القضايا في مثل هذه الازمات، لأن المواطن يريد أن يؤمن غذاءه، مبينا ان الامن الغذائي في مفهومه الشامل هو توفير المواد الغذائية الاساسية للمواطنين حسب رغباتهم وقدراتهم المالية والاقتصادية في كل مكان وزمان بشكل يؤثر في حالتهم الصحية.

واستدرك قائلا:" للأسف المنطقة العربية تستورد ما بين 40-90% من المواد الغذائية، بنحو 50 مليار دولار، وفي هذه الازمة سلسلة انتاج الغذاء واهمها الانتاج الزراعي تعرضت للأرباك، وهي سلسلة معقدة، ما سيؤثر على الامن الغذائي حيث ستلجأ الدول لمنع التصدير مثل البذار التي نستخدمها في الزراعة وبعض الدول ستغلق حدودها.

ودعا إلى وضع خطط طارئة لزيادة مخزون السلع التي تتعلق بالأمن الغذائي، والتركيز على الصناعات الوطنية وأجراء مراجعة سريعة في ضرورة التحول للزراعات الوطنية البديلة، فنحن ننتج الكثير من الخضروات كالبطاطا والشعير في منطقة الاغوار، مبينا ان السؤال المهم هو في كيف أن نوفر السلع الاساسية خلال العام الحالي ونصف العام القادم، والتفكير في التكامل من الدول العربية.

في حين عرض وزير الشباب الدكتور فارس البريزات لمبادرات وزارة الشباب في التشجيع على التطوع، وقال إن الوزارة في مثل هذه الازمة لجأت إلى الحد الادنى في التطوع بحكم ظروف حظر التجول، فأطلقت الوزارة (منصة نحن) بالتعاون بين منصة نوى، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، والوزارة واليونيسف تقدم لها33 ألف متطوع يريد غالبيتهم ان يتطوع بالجهد العضلي، علما ان المطلوب كان جهدا ذهنيا".

واضاف ان الوزارة أطلقت الملتقى الوطني الثاني الريادي للشباب بهدف إطلاق المبادرات الريادية، والخروج بأفكار تخدم قطاعات الامن الغذائي والصحة والسياحة والزراعة، حيث جرى التقدم بـ250 مبادرة قابلة للتقييم، تتضمن أفكارا لحل المشاكل.

وقال إن "مجال التطوع في هذه الازمة محدود جدا، لكن أفضل مبادرة تطوع هي الاستجابة لتعليمات الحكومة والالتزام بالبيت ".

أما وزير الطاقة والثروة المعدنية الاسبق الدكتور ابراهيم سيف فتساءل حول كيفية التعايش مع الأثر المالي لهذه الازمة، وهل نفاضل بين القرارين الصحي والاقتصادي، فنرفع الحظر الشامل.

وقال إن "المشكلة أن الخاسر الاكبر في هذه الازمة هي الحكومة من حيث توقفت الايرادات، مطالبا بضرورة أن لا يكون لدى الحكومة هلع اقتصادي، وان نستعيد الدورة الاقتصادية لكن ليس بشكل كامل، فالتداعيات الاقتصادية غالية الثمن".

من جهته قال نقيب المحامين، ورئيس مجلس النقباء الاستاذ مازن ارشيدات إن هناك نجاحات تسجل للحكومة في إدارة هذه الازمة ومنها التعامل مع النقابات وتطبيق أوامر الدفاع في أضيق الحدود، مستدركا أن أمر الدفاع رقم 6 تسبب بأرباك لغموضه، فكان الاحرى بالحكومة ان تستعين بخبراء قانونيين للمساعدة في صياغته القانونية، "فالنقابات لديها دور مساند في دعم إجراءات الحكومة التي اغفلت احيانا دور النقابات.

وبين أن نقابة المحامين ترى أهمية السماح للمحامين بالعمل من خلال المكاتب، وتوفير خدمة الاستشارات، للمواطنين والشركات.

في حين قال نقيب المهندسين الاردنيين المهندس أحمد سماره الزعبي إن النقابة نفذت العديد من المبادرات خلال هذه الازمة ومنها مبادرة فزعة وطن وفتح باب التبرعات، مبينا أنه في "هذه المعركة لا حلول فردية الجميع فريق متكامل، ما يستدعي ان نعيد ترتيب الاولويات على مستوى الوطن ومؤسسات المجتمع المدني وحتى الناس.

بدوره شدد نقيب مقاولي الانشاءات المهندس أحمد اليعقوب على ضرورة أن تعلن الحكومة الجدول الزمني لإجراءات احتواء اثار الكورونا، مشددا على اهمية التشاركية بين القطاعات والحكومة.

وقال إن قطاع الانشاءات مهم في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث ان هذا القطاع يتكون من شركات كبيرة وصغيرة وهناك مقاولين كبار ومقاولين صغار ويعتاشون يوميا وشهريا، وهؤلاء بحاجة لأخذ مستحقاتهم، لكن البنك المركزي حرم الشركات الكبرى من التقدم لأخذ قروض، مشددا على ضرورة أن يضخ البنك المركزي أموالا في هذا القطاع.

وكان رئيس مجلس امناء الجامعة الدكتور عمر الجازي، بين خلال أدارة الندوة، أهمية تشخيص الاداء وتقييم عملية إدارة الازمة، وتقييم أدوار الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تمثل بيوت خبرة كنقابة المحامين باعتبارها بيت خبرة قانونية كانت الحكومة ومازالت بأمس الحاجة له في أدارتها

للأزمة، وغيرها كنقابات المهندسين والمقاولين، متسائلا عن اسباب عودة الدور والالق للأعلام الرسمي وكيف تمكنت الحكومة من تعزيز المصداقية لدى المواطن

بدوره عرض رئيس جامعة عمان العربية الاستاذ الدكتور ماهر سليم لإجراءات الجامعة في أدارة الازمة على صعيدها ومنها تطبيق التعليم عن بعد بشكل ناجح، وضمان ديمومة العمل في الجامعة التي تمكنت من دفع رواتب موظفيها رغم قلة الموارد خلال الشهر الماضي والشهر الحالي ، فضلا عن أطلاق مبادرات لخدمة المجتمع ومنها "نتقاسم اللقمة"، مشددا على أن نجاح إدارة الازمة على مستوى الوطن كان لأسباب عديدة منها متابعة جلالة الملك المباشرة، والخبرات المتميزة للقوات المسلحة الجيش العربي، والاجهزة الامنية ووعي المواطن وانتماؤه. وقال إن الحياة قائمة على الموازنة بين الصحة والاقتصاد، وهي معادلة تحتاج إلى ضرورة التدرج في الجانب الاقتصادي والصناعي والتجاري.

وجرى في نهاية الندوة نقاش مفتوح حول الاجراءات التي تتبعها الحكومة خلال الأزمة في الشقين الصحي والاقتصادي.